



المقدمة

"ولا يُراق دمّ طاهر في وسط أرضك... وكان عليك دماء" (سفر التثنية 19: 10) - ومن هذا تعلم الحكماء أنه من واجب السلطات تهذيب الطرقات (إفراجها من الأشواك) وإصلاح الشوارع. وإن لم يفعلوا ذلك، "فكل الدماء التي أريقت هناك يرفعها الكتاب كأنها مياه عادمة" (التلمود البابلي، "موعيد كاتان" 5، 11).

منذ قيام الدولة وحتى نهاية عام 2023، قُتل 32,993 شخصًا في حوادث طرق، 361 منهم في عام 2023. كما أن حوادث الطرق تؤدي إلى مئات الآلاف من المصابين، ففي عام 2022 أصيب أو قُتل واحد من كل 115 إسرائيليًا في حادث طرق.

هناك عواقب وخيمة لحوادث الطرق تتمثل في الأضرار التي تلحق بحياة الإنسان، الفقدان، الألم والحزن، والإصابات بدرجات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تكاليف اقتصادية كبيرة لحوادث الطرق، قُدرت في عام 2019 بحوالي 16 مليار شيكل سنويًا لحوادث أسفرت عن إصابات، وتسببت بأضرار لمجالات مختلفة في الاقتصاد والمجتمع.

تنقسم الأسباب الرئيسية لحوادث الطرق إلى ثلاث فئات: (أ) العامل البشري - من ضمنها، الخطأ البشري، الإهمال، مخالفة قوانين المرور، الإخفاقات في تأهيل السائقين، القيادة الخطرة، القيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات. في هذه الفئة، قد يؤدي التنفيذ المناسب للقانون، والعقوبة الرادعة، إلى تقليل حجم الحوادث؛ (ب) عامل البنية التحتية - من ضمنها، سوء التخطيط، عدم معالجة المناطق الخطرة، هوامش طرق ضيقة، مستوى صيانة الطرق منخفض، نقص في مواقف الاستراحة للسيارات؛ (ج) عامل المركبات - من ضمنها، "المناطق الميّنة" في المركبات، غياب النظم التكنولوجية لمنع الحوادث، ومستوى منخفض في صيانة المركبات.

وفقًا لمعطيات السلطة الوطنية للأمان على الطرق، في الأعوام 2013 - 2021، كان هناك 4.3 قتيلًا في حوادث الطرق لكل 100,000 شخص في إسرائيل، من بين المشاة الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا وأكثر، أي أكثر بـ 1.3 نسبةً لمعدل القتل في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD. بين المشاة حتى سن 14 عامًا، كان معدل قتل حوادث الطرق في إسرائيل، 0.6 لكل 100,000 طفل، أي ضعف المعدل في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD. ومقارنةً مع معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي، فإن الأطفال الإسرائيليين معرضون بنسبة أكبر لخطورة التعرض لإصابة - في عام 2021، احتلت إسرائيل المرتبة 28 من بين 31 دولة (في الأماكن الأخيرة).

إن أهمية موضوع حوادث الطرق، وعدم وجود اتجاه واضح للتحسين خلال العقد الماضي، دفعت مكتب مراقب الدولة إلى مواكبة الموضوع ودراسته في عدد كبير من تقارير الرقابة¹. في العامين

1 من بين التقارير التي نشرها مراقب الدولة يمكننا ذكر: **التقرير السنوي 71X** (2020)، "الأمان على الطرق للمركبات الثقيلة"، ص. 1041-1204؛ **التقرير السنوي 170** (2020)، "جوانب الأمان والمسؤولية بخصوص صيانة الشوارع في يهودا والسامرة"، ص. 270-314؛ **تقرير الرقابة في الحكم المحلي** (2020)، "خطوات لتعزيز الأمان على الطرق في مناطق نفوذ السلطات المحلية في المجتمع العربي"، ص. 241-323؛ **التقرير السنوي 168** (2018)، "تنظيم استخدام الدراجات والمركبات ثنائية العجلات الكهربائية في الحيز البلدي"، ص. 75-145؛ **التقرير السنوي 67X** (2016)، "مكافحة حوادث الطرق وأداء السلطة الوطنية للأمان على الطرق"، ص. 671-722؛ **مجلد تقارير الرقابة لسنة 2011** (2011)، "السلطة الوطنية للأمان على الطرق - الأداء والأنظمة الإدارية"، ص. 179-209.



الأخيرين، تم إجراء عدد من الفحوصات الرقابية الشاملة لموضوع الأمان على الطرق، فحصدت خلالها أنشطة مختلف الهيئات التي تهتم في هذا المجال، كل في مجاله، والعلاقات بين الهيئات والتعامل الشامل مع موضوع الأمان على الطرق. يتناول تقرير المراقبة الخاص هذا بصورة شاملة، الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالأمان على الطرق خلال العقد الماضي، ويعرض نتائج وتوصيات المراقبة في خمسة فصول:

الفصل الأول: صورة الوضع فيما يتعلق بالأمان على الطرق، جمع المعلومات ومعالجتها.

الفصل الثاني: قيادة العمل لمكافحة حوادث الطرق.

الفصل الثالث: العامل البشري.

الفصل الرابع: عامل البنية التحتية.

الفصل الخامس: عامل المركبة.

من أجل التعامل مع هذه العوامل، لا بد من إنشاء هيئة حكومية مركزية تحظى بالصلاحيات المناسبة والأدوات اللازمة لتفقد مساعي مكافحة حوادث الطرق، تتولى مسؤولية وضع السياسات وخطط العمل المنهجية، وتقود التخطيط والتنسيق الشامل بين كافة الجهات المعنية التي تتعامل مع هذا الموضوع. تحت إشراف وزارة المواصلات والأمان على الطرق، والتي وفقاً لقرار الحكومة من عام 2005، لكن تبين من فحص المراقبة أن السلطة الوطنية للأمان على الطرق، لم تصبح عاملاً رائداً في مكافحة حوادث الطرق، صلاحياتها قليلة، ومن ناحية أخرى هناك صلاحيات كثيرة مبعثرة بين مختلف الجهات الحكومية، وهم يعملون بدون رؤية منهجية وبدون تنسيق وتعاون كافٍ بينهم.

كما وجدت المراقبة أوجه خلل في مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بمكافحة حوادث الطرق، سواءً في الجوانب النظامية - عدم وجود خطة استراتيجية متعددة السنوات مدرجة في الميزانية، وعدم انعقاد جلسات للجنة المدراء العاميين في الوزارات الحكومية المختلفة لمعالجة الظاهرة، وعدم تقديم تقارير حول الموضوع إلى الكنيست - وفي سلوكيات الأجهزة الحكومية المختلفة التي تتعامل مع الموضوع. كشف فحص المراقبة أنه خلال العقد الماضي، تم تقليص الميزانيات المخصصة لموضوع الأمان على الطرق، وكذلك تخفيض نسبة الموظفين في كل واحدة من الهيئات التي تتعامل مع هذا الموضوع: في عام 2021 بلغت الميزانية المرنة التي تستخدمها السلطة الوطنية للأمان على الطرق لنشاطاتها 40 مليون شيكل فقط، مقارنةً بـ 125 مليون شيكل عند إنشائها في عام 2008، في الأعوام 2022 - 2023، حوالي 13% من الملاكات (الوظائف) المعتمدة في قسم المرور في جهاز الشرطة (137 ملاكات) لم يتم توظيفهم فعلياً، وحوالي 20% من إجمالي ضباط شرطة المرور في الألوية (201 ملاكات) لم يتم توظيفهم أيضاً. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الفجوات، ومن بينها فجوات في البرامج التعليمية في رياض الأطفال والمدارس، وفي إجراءات تأهيل السائقين، وفي التحقق من الكفاءة الطبية للسائقين، وفي أنشطة تطبيق القانون والتوعية، وفي الضغوطات التي تواجهها محاكم السير، وفي البنى التحتية الأمانة في الطرق بين المدن وفي البلدات، وفي النشاطات المخصصة لضمان سلامة المركبات التي تسير على الطرق. وقد لوحظت فجوات كبيرة بشكل خاص في المجتمع العربي.

على الرغم من أن موضوع حوادث الطرق كان على جدول الأعمال لسنوات عديدة، وأصدرت حكومات إسرائيل على مدار سنوات العديد من القرارات، في موضوع مكافحة حوادث الطرق، إلا أن المعطيات



التعامل مع القضية في السنوات الأخيرة، قد يساهم في تقليص عدد القتلى والجرحى والفقدان، وما يصاحبها من حزن وألم، وتقليل الأضرار الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات الاقتصادية.

تُعتبر حوادث الطرق أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في دولة إسرائيل، وبالتالي فإن مكافحتها هي مهمة وطنية. إن ضمان سلامة مستخدمي الطريق هو واجب الدولة تجاه مواطنيها، وهو يستند على أمر أخلاقي وقيمي وعلى ضرورة اجتماعية واقتصادية.

تطلب إعداد التقرير جهدًا كبيرًا، من قبل موظفي قسم الرقابة على مجالات الاقتصاد والبنى التحتية القطرية، وموظفي مكتب مراقب الدولة في المقر الرئيسي، الذين عملوا على إعداد التقرير بمهنية كاملة، وبدقة وإنصاف وحزم. أقدم شكري لهم.

سنواصل الصلاة والتمني بالانتصار للجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن في هذه الحرب الصعبة، التي فُرِضت علينا، من قبل من يكرهوننا ويريدون تدميرنا كشعب وكدولة، من أجل عودة المختطفات والمختطفين إلى منازلهم، ومن أجل أيام هادئة وأمنة.

متياهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوض شكاوى الجمهور

القدس، أيار 2024

